

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٢٦

الخميس، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتشا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد بافليتشنيكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين - نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية
رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء
المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣
(٢٠١٦) (S/2017/672/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1726114 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦) (S/2017/672/Rev.1)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب بدولة السيد ليونارد شي أوكيتندو، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والتكامل الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2017/672/Rev.1، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦).

أدلي الآن بيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أتكلم بصفتي رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. في إحاطتي

الإعلامية لهذا الصباح، أعترم أن أتناول ثلاث مسائل. أولاً، سأسلط الضوء على التقرير النهائي (انظر S/2017/672/Rev.1) الصادر عن فريق الخبراء، والنتائج والتوصيات التي نظرت فيها اللجنة خلال مشاوراتها غير الرسمية المعقودة في ٢١ تموز/يوليه. ثانياً، أعترم تقديم لحة عامة عن أعمال اللجنة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (انظر S/PV. 7788)، ليس فحسب من حيث الأنشطة التي تقوم بها اللجنة في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن وفي المدى البعيد، بل أيضاً من أجل تعزيز التآزر بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والتعاون مع المنطقة بغية تحقيق بناء السلام والاستقرار في البلد. وأخيراً، سأتكلم عن الأعمال التي تنتظرنا، بما في ذلك عدد من الأنشطة التي يُحتمل أن تقوم بها اللجنة في الأشهر القليلة المقبلة.

وأود أن أعترم هذه الفرصة لكي أتوه بحضور معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أرحب به في هذه الإحاطة الإعلامية التي تأتي في وقت تواجه فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات هائلة. إن التقرير النهائي لفريق الخبراء المؤرخ ١٠ آب/أغسطس يرسم صورة معقدة تتعلق بتلك التحديات. فلقد لاحظ الفريق تغييراً في دينامية النزاع، وتعبئة مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يتجلى في التجزؤ الحاصل لدى الجماعات المسلحة التي أضحت تعمل بطريقة أكثر لامركزية، ولكن في ظل تشابك كبير. فباتت الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية أكثر ترابطاً، مما يؤثر أيضاً على أنماط العنف.

أمّا بشأن الموارد الطبيعية، فقد أدّى تنفيذ نظام إمكانية اقتفاء أثر المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تخفيض كبير في حالات جنبي الجماعات المسلحة فوائد مباشرة من استغلال القصدير والتناول والتغستن والمتاجرة بها. بيد أن

ميشيل شارب في هذه القاعة اليوم، وهما والدا مايكل شارب، وكذلك بحضور السيدة ماريا موريسيبي والسيدة إليزابيث موريسيبي، وهما والدة زايد كاتالان وشقيقتها. وكما ذكرت في البيان المؤرخ ٢٩ آذار/مارس

(انظر PKO/629-SC/12768)، فقد كان لي شرف معرفة مايكل وزايدا شخصيا والعمل معهما بشكل وثيق بصفتي رئيسا للجنة. وعلى الرغم من المخاطر والتحديات العديدة التي واجهتهما، فإن ما تميّز به من شجاعة وتفان عميقين في العمل الذي قاما به، ومن إخلاص مطلق في خدمة قضية السلام، بات يشكل مصدر إلهام لنا جميعا. إن فقدان مايكل وزايدا بشكل مأساوي يذكر بالبيئات المتقلبة التي يعمل فيها أعضاء الأمم المتحدة وأفرقة الخبراء التابعة لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى، الأمر الذي كثيرا ما تكون تكلفته تكلفة شخصية كبيرة. وهذه الخسارة تذكر أيضا بالمعاناة التي يتعرض لها عدد كبير من المدنيين الأبرياء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبأن تحقيق السلام الدائم لأولئك الذين لا صوت لهم لا يزال يشكل هدفنا النهائي.

وفي ضوء ذلك، تضطلع اللجنة وفريق الخبراء بدور فعال في التصدي للتحديات القصيرة الأمد والبعيدة الأمد التي تواجه البلد. ويتحقق ذلك من خلال الجهود الحثيثة التي تُبذل من أجل إشراك سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلطات بلدان منطقة البحيرات الكبرى في تعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والعاملة بشأن المسائل المتصلة بالجزءات، وتشجيع الجهود التعاونية في ما بين الشركاء الإقليميين والدوليين، بهدف إرساء نهج مشترك للمساعدة على تحقيق السلام والاستقرار.

وفي هذا السياق، عقب زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في آب/أغسطس ٢٠١٦، أجرت اللجنة عددا من الأنشطة بهدف المحافظة على الحوار مع سلطات

الفريق قد وقف على أوجه قصور في تنفيذ نظام التتبع في إطار مبادرة سلسلة توريد القصدير التي وضعها المعهد الدولي لبحوث القصدير، الأمر الذي يمكن شتى الجهات الفاعلة من تيسير عمليات التهريب، عن قصد أو غير قصد. علاوة على ذلك، ما فتى قطاع الذهب يعاني من عدم وجود نظام للتتبع، إذ لا يزال بالإمكان تصدير الذهب المستخرج بوسائل حرفية من المناطق المتضررة من النزاع إلى الأسواق الدولية عن طريق التهريب، الأمر الذي ينطوي على تدفقات مالية غير مشروعة. بالإضافة إلى ذلك، إن الشهادات القانونية يجري استخدامها بطريقة احتيالية بغية تصدير الذهب من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويجب بذل الجهود في ذاك البلد، فضلا عن بلدان المرور العابر والبلدان المتلقية، من أجل التصدي لتهريب الذهب في حقائب الأمتعة المحمولة على متن الرحلات الجوية.

وفي مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لاحظ الفريق أن الانتهاكات ما زالت عند مستويات كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وركز الفريق على الانتهاكات، مثل حالات اغتصاب الأطفال في مقاطعة كيفو الجنوبية، والهجوم على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية، وقتل اثنين من أعضائه بتاريخ ١٢ آذار/مارس في مقاطعة كاساي الوسطى. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأنه من بين التوصيات الثماني الواردة في التقرير النهائي للفريق، نظرت اللجنة خلال مشاوراتها غير الرسمية المعقودة بتاريخ ٢١ تموز/يوليه في أربع توصيات كانت موجهة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما توصيات الفريق الأربع المتبقية كانت موجهة إلى مجلس الأمن، بما في ذلك التوصية المتعلقة بالتحقيق في اغتيال اثنين من أعضاء فريق الخبراء.

وفي ما يتعلق بالفقيد من أعضاء فريق الخبراء، أود أن أتوقف هنا للحظة كي أنوه بحضور السيد جون شارب والسيدة

إعلامية مفصلة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في ٢٢ أيار/مايو، وأعقب ذلك عرض قدمه ممثل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حول إدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبغية تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، عقدت اللجنة أول جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة لها بتاريخ ٤ آب/أغسطس حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، بمشاركة واسعة من عموم أعضاء الأمم المتحدة. وكان من بين المتكلمين المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنسق بالنيابة لفريق الخبراء، فضلا عن الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهم من المشاركين من المنطقة.

وعلى النحو المبين في العديد من تقارير فريق الخبراء، فإن العائدات المتأتية من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية تؤجج الشبكات الإجرامية، والجماعات المسلحة، وانعدام الأمن المستمر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومثل هذا الاستغلال يزيد من تقييد قدرة الدولة عن طريق تسيير الفساد، وإضعاف مؤسسات الدولة، وعرقلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي منتجة رئيسية للذهب وإحدى أكبر منتجي الماس في العالم، فهي واحدة من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٧ بلداً، وذلك وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. لذلك، فإن مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية أمر بالغ الأهمية في سبيل تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من تجاوز النزاعات، والتوجه صوب بناء السلام وتحقيق التنمية. وكان الهدف من الإحاطة الإعلامية التي انعقدت بصيغتها المفتوحة في ٤ آب/أغسطس تقييم التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلاً عن التحديات وأوجه القصور القائمة،

جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق البعثة الدائمة في نيويورك والمسؤولين الحكوميين في كينشاسا بشأن العديد من الجوانب المتصلة بعمل اللجنة. فعلى سبيل المثال، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، استمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية من السيدة جانين مابوندا، المستشارة الرئاسية المعنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أعقاب ذلك أقرت اللجنة مشاورات غير رسمية مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

كما أن اللجنة حافظت على التزامها بالاضطلاع بأنشطة التوعية مع الممثلين في المنطقة. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، قدمت إحاطة إعلامية للدول الإقليمية حول تقرير الفريق لمنتصف المدة (انظر S/2016/1102). وخلال تلك الجلسة، عملت اللجنة مع الدول المدعوة واستمعت إلى آرائها بشأن تقرير منتصف المدة والتوصيات الواردة فيه. وفي السياق نفسه، وبتاريخ ٢٠ آذار/مارس، عقدت اللجنة جلستها الرسمية التاسعة، التي كانت تهدف إلى تعزيز فهمها للحالة الأمنية والديناميات الإقليمية المحيطة بها. وتضمن الاجتماع إحاطات إعلامية قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى بيانات أدلى بها ممثلو الدول الإقليمية المدعوة، عن التقدم المحرز والتحديات التي تواجه التعاون في ما بينها على أساس ثنائي أو إقليمي، بما في ذلك في سياق إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ولا سيما بخصوص تقديم الدعم من أجل توحيد الجماعات المسلحة، فضلاً عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن.

وحظيت الحالة الأمنية في البلد، ولا سيما في منطقة كاساي، بمزيد من اهتمام اللجنة الوثيق عندما تلقت إحاطة

المفروضة بموجب القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) وكذلك الانخراط في المستقبل مع الدولة المعنية بشأن تنفيذ التدابير.

وبعد عودتي إلى نيويورك من هذه الزيارة، أعترم عقد اجتماع للجنة مع الدول الإقليمية. وخلال ذلك الاجتماع سأهدف إلى تقديم لمحة عامة عن أهمية التقرير النهائي للفريق المؤرخ ١٠ آب/أغسطس، وتقديم إحاطة عن الزيارة إلى المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر، وتعزيز مناقشة عامة بشأن فعالية نظام الجزاءات والسبل التي يمكن من خلالها زيادة إسهامها في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلم بالعربية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم جلسة اليوم وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها بصفته رئيسا لأنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) - لجنة جزاءات جمهورية الكونغو الديمقراطية - في الأشهر الأخيرة.

لا يمكن أن تكون جلسة اليوم كغيرها من الجلسات. إن قتل زايدا كاتالان ومايكل شارب في آذار/مارس الماضي قد صدمنا وأصابنا ببالغ الحزن. إن حضور أسرتي زايدا ومايكل في القاعة اليوم يذكرنا مرة أخرى، إن كانت هناك حاجة لذلك، بالطابع المروع لهذه الجرائم. وبالنيابة عن فرنسا، أود أن أحاطب السيدة ماريا موريسي، والسيدة إليزابيث موريسي، والسيد جون شارب، والسيدة ميشيل شارب للإعراب مرة أخرى عن خالص التعازي في فقدان ولديهما وشقيقتهما، وأن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لما قام به مايكل وزايدا من عمل عظيم. وأسرة الأمم

وتيسير المزيد من التحسينات من خلال نهج تعاوني يشمل الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن الأشهر المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، ستبقى اللجنة يقظة، وستعمل على كفالة أن يساهم عملها وعمل فريق الخبراء في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وإحرازاً لهذا الهدف، أعترم مواصلة التعاون مع المحاورين المعنيين التابعين للأمم المتحدة بغية الحصول على معلومات مستكملة عن الجوانب المختلفة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات الصلة بولاية اللجنة، والتشجيع على المزيد من التأزر في أعمالها.

كما أن اللجنة لا تزال ملتزمة بمواصلة الحوار مع محاوربها من جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف في المنطقة الأوسع نطاقاً، من أجل تعزيز المزيد من التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء. وفي ذلك السياق، ستنظر اللجنة في إمكانية قيام الرئيس بمهمة ثانية إلى المنطقة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء محادثات مع ممثلي الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مع الشركاء الرئيسيين في العواصم الإقليمية الأخرى.

ومن بين الأهداف الرئيسية لوفد بلدي من تلك الزيارة الحصول على معلومات مباشرة عن تنفيذ التدابير المتخذة عملاً بالقرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) ومدى تأثير استغلال الموارد الطبيعية على الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تمشياً مع تشديد مجلس الأمن على النحو المنصوص عليه في الفقرات من ١٩ إلى ٢٦ من القرار. كما ستوفر هذه الزيارة فرصة لإجراء مشاورات قانونية مع الدولة العضو المعنية بغية ضمان التنفيذ الكامل للتدابير المنصوص عليها في القرار. ونأمل في أن يستفاد من نتائج الزيارة في استعراض المجلس للتدابير

والزيادة في النزاعات القبلية في هذه المناطق بل وفرار السجناء بمستويات غير مسبوقه. ولا يزال المدنيون الأبرياء من الضحايا الرئيسيين لانعدام الأمن المتزايد، كما يتضح من تدفق المشردين واللاجئين. وقد أكدت نائبة الأمين العام على هذه النقطة الأسبوع الماضي: إن الحالة الإنسانية لا تزال صعبة للغاية، وخاصة بالنسبة للنساء (انظر S/PV. 8022).

ويستدعي إنهاء هذه الحالة المأساوية بالضرورة زيادة الجهود المبذولة لمنع الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن انتهاكاتهم. والأمر متروك للسلطات الكونغولية للانخراط، بما في ذلك عن طريق التعاون التام مع فريق الخبراء الدوليين الذي شكله مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه الماضي. يجب أن يتمكن الفريق المنشأ بتوافق الآراء وبموافقة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من التمتع بالوصول غير المقيد إلى الأماكن والأشخاص المعنيين، من أجل تحديد المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة.

ومع اقتراب الموعد النهائي لإجراء الانتخابات، يولد تزايد التأخيرات في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر تساؤلات وتوترات لا يمكن أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. والاتفاق، وهو الإطار المتفق عليه بين جميع الأطراف الكونغولية للانتقال صوب إجراء الانتخابات، يظل خريطة الطريق الوحيدة لإنهاء الأزمة في البلد. وكما ذكر المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه (S/PRST/2017/12)، من الضروري تنفيذ الاتفاق بحسن نية وبجميع عناصره. ويعود الأمر إلى السلطات الكونغولية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع، على النحو المتفق عليه في الاتفاق في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن الملح بصورة خاصة إصدار الجدول الزمني الانتخابي.

المتحدة برمتها تشاطرهم الأحران. ويمكن أن يطعنوا إلى أن فرنسا تدعمهم في هذا الوقت العصيب.

وكما فعلت فرنسا بصفقتها الوطنية، فإن مجلس الأمن أيضا أدان قتلها بأشد العبارات. وقد دعا مرارا إلى إجراء تحقيق لتحديد هوية مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشكر الأمين العام على إحالة النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق الذي أنشئ نيسان/أبريل الماضي. لقد استرعت العناصر التي قدمها مجلس التحقيق انتباهنا، بما في ذلك ما توصل إليه من ضرورة إجراء المزيد من البحث والتحقيق. وفي ذلك الصدد، نحدد دعوتنا إلى الأمين العام إنشاء آلية تحقيق خاصة، في أقرب وقت ممكن ومتى استطاع ذلك، لتمكين السلطات القضائية المختصة من المقاضاة فعليا عن هذه الجرائم وتحقيق العدالة. في غينيا في عام ٢٠٠٩ وفي جنوب السودان في ٢٠١٦، على سبيل المثال، أثبتت الآليات المماثلة جدواها في إلقاء الضوء على الأحداث الأليمة ذات الصلة المعروضة على المجلس. نحن مدينون لذكرى الخبرين بتحقيق العدالة. نحن مدينون لأحبائهما، للعديد من أفرقة الخبراء التي أنشأها المجلس وجميع موظفي الأمم المتحدة وإلى الشعب الكونغولي نفسه الذي طالت معاناته.

إن جلسة اليوم تكتسي أيضا أهمية خاصة لأن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشكل مصدرا رئيسيا للقلق. وفي ذلك الصدد، أرحب بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو. إن التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2017/672/Rev.1)، الذي يتسم بجودة عالية بالرغم من هذه الظروف المأساوية، يؤكد مرة أخرى على خطورة الحالة ومخاطر استمرار تدهورها.

إن العنف في منطقة كاساي، الذي يظل عند مستوى لا يمكن تحمله، يتفاقم جراء انتشار انعدام الأمن إلى تنجانيقا

لا يمكن أن ينتهي بتحقيق إداري في مقتلتهما. وينبغي أن يكون هناك تحقيق حقيقي يكشف الوقائع المحيطة بهذه القضية.

ونرحب باعتماد الأمين العام استحداث آلية متابعة لمجلس التحقيق بموجب السلطة المخولة إليه ونحثه على إنشاء الآلية في أسرع وقت. لا وقت للتأخير. علينا أن نواصل جهودنا على وجه السرعة لكشف ملبسات مقتل زaida ومايكل.

وفي حين أن مايكل وزaida لم يعودا معنا، لا بد لعملهما عن طريق فريق الخبراء أن يستمر. وكما أبرز فريق الخبراء، إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى القيام بالمزيد لتعزيز التجارة المشروعة في الموارد الطبيعية والحد من الاتجار غير المشروع بتلك الموارد.

فالآثار غير المشروع يقوي الجماعات المسلحة والمسؤولين الفاسدين، ومن ثم يديم النزاعات. يجب على البلدان والمنظمات الإقليمية وجميع الدول الأعضاء أن تعمل معا من أجل الحد من هذا الاتجار غير المشروع.

على الرغم من أن التحقيقات التي يجريها فريق الخبراء ساعدت على فهم طبيعة سبل الاتجار غير المشروع وتمويل الجماعات المسلحة، ينبغي أن يواصل عمله بالتوازي مع انتخابات جمهورية الكونغو الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة من أجل إحلال السلام الحقيقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبدون الانتقال الديمقراطي، يمكننا أن نتوقع استمرار دورات العنف الواسع الانتشار. إن الشعب الكونغولي مستاء من حكومته وقد سئم الانتظار من أجل إجراء الانتخابات التي نص عليها دستوره. نحض السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعلن عن الجدول الزمني للانتخابات المؤجلة والتقييد به. ومع عدم وجود جدول زمني للانتخابات، ستواصل الولايات المتحدة الضغط من أجل فرض جزاءات أقوى في المجلس. وسنعمل على اتخاذ التدابير الرامية إلى زيادة الضغط على مساءلة الذين يقوضون السلام والاستقرار أو المؤسسات والعمليات الديمقراطية

إن وفاة زaida ومايكل المأساوية تذكركنا بالمسؤولية التي يجب أن نتحملها بشكل جماعي لوضع حد للعنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد لقي عدد كبير من المدنيين حتفهم بالفعل. وفي مواجهة هذا التهديد الذي لا يمكن السكوت عليه، ندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية إلى التحلي بالمسؤولية والتصرف بشكل حاسم من أجل احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في كانون الأول/ديسمبر الماضي. إن استقرار البلد واستقرار سكانه يتوقف على ذلك، كما يتوقف عليه استقرار المنطقة ككل.

السيدة سيزن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على التفاني الذي أظهرتموه بصفتمكم رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وفي كفالة استمرار أعمال مايكل شارب وزaida كاتالان. إن فريق الخبراء قد قام، وسيواصل القيام، بعمل ممتاز، ويشرفني أن نبرهن على هذا الالتزام - ونؤكد هذا الالتزام - في حضور أسرتي زaida ومايكل في هذه القاعة صباح اليوم. ويشرفنا حضور السيد والسيدة شارب، والسيدة موريسي هنا اليوم.

ولأسرتي زaida ومايكل، أود أن أقول إن مجلس الأمن يشارك باستمرار في الخطوط الأمامية لتسوية النزاعات وأن ولديهما وشقيقتهما قد ضحا بحياتهما في العمل من أجل إيجاد السلام وتسوية النزاع. وقد سعيا إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة، وندين لهما أيضا بالسعي إلى معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والتحقيق في مقتلتهما.

لقد عمل مايكل وزaida على إلقاء الضوء على الجرائم المروعة التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب علينا بدورنا تسليط الضوء على جريمة قتلتهما والسعي إلى فهم كامل للأحداث المحيطة بمقتلهما. إن قتل موظفي الأمم المتحدة

مرة أخرى، ندين بشدة مقتل زايذا كاتالان ومايكل شارب. ومن غير المقبول أن يقتلا بوحشية بينما كلفهما المجلس بالتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. زايذا كاتالان كانت خبيرة الشؤون الإنسانية في فريق الخبراء. وقد كان مشهودا لها بالقيام بعملها بمهارة ونزاهة، وبالدفء عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونفس الالتزام والتفاني هما اللذان أديا بها إلى أن تصبح مدافعة قوية عن حقوق الإنسان للشعب الكونغولي. نحن نعلم أن السيد مايكل شارب كان منسقا للفريق وحاز على تقدير كبير لكونه تحلى بنفس القدر من التفاني.

إننا ندرك الظروف البالغة الصعوبة التي عمل في ظلها زملاء مايكل شارب وزايذا كاتالان لوضع الصيغة النهائية للتقرير (انظر S/2017/672/Rev.1)، ونشيد بهم على عملهم الذي لا غنى عنه. تكريما لزايذا كاتالان ومايكل شارب وزملائهما، نود التركيز على جعل جلسة اليوم منصبة على تقريرهم وعن الكيفية التي يمكننا بها أن نحقق السلام والعدالة لجميع الذين يعانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب السويد بالتقرير الذي يبين هشاشة الحالة الأمنية المقلقة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الأبعاد الإثنية. وفي هذا السياق، توجد معلومات عن إعادة وزع المقاتلين السابقين وإعادة تعبئتهم، الأمر الذي يبعث على القلق. إن إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ولا سيما الجنود الأطفال، يجب تحسينها بدرجة كبيرة، وينبغي إيلاء الاهتمام لاحتياجات الإناث والذكور من أولئك المقاتلين. إن السويد بوصفها شريكا ومانحا لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الكونغوليين، تؤيد التوصية التي قدمها فريق الخبراء لمراجعة تنفيذ برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، مع التركيز بوجه خاص على إيجاد فرص العمل والتدريب المهني.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو الذين يعملون لصالح الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة أو يقدمون الدعم لهم بالفعل.

أخيرا، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي المسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها الذين ما زالوا يعانون من الهجمات العنيفة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وهم يفرون من ديارهم بعشرات الآلاف، ويكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية بحكم حرمانهم من سبل العيش والموارد. وفي حين أن العديد من الهجمات ترتكبها الجماعات المسلحة، نشعر بالقلق لأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تدعم وتترجح من تلك الجماعات المسلحة وتنتهك لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب. وهكذا فإن تلك الأعمال واستمرار التأخير في عقد الانتخابات تشكك في شرعية الحكومة الحالية.

إن عملنا لم ينته بعد، كعمل مايكل وزايذا، وفريق الخبراء لم ينته من عمله بعد. يجب علينا أن نواصل التماس السبل للسعي إلى تحقيق السلام والعدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل مايكل وزايذا وأن نفعل تماما مثلما حاول مايكل وزايذا أن يفعلوا.

السيدة شولجين - نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية بوصفكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي موضع تقدير كبير.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالتنويه بحضور أسرتي زايذا كاتالان ومايكل شارب. بالنيابة عن السويد وبالأصالة عن نفسي، أتقدم بأحر التعازي القلبية لهما.

أرحب بسعادة السيد ليونار شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في ذلك عن طريق عقد اجتماعات بشأن الجماعات والأفراد الذين يستوفون معايير الإدراج في القائمة.

الأهم من ذلك، على الرغم من أنه يجب على جميع الأطراف التمسك بنظام الجزاءات وتنفيذها، يجب أن تكون لدى فريق الخبراء الوسائل الكافية للاضطلاع بولايتيه. وتؤيد السويد توصية الفريق بتمديد الولاية ١٨ شهرا وإتاحة الوقت لجمع المعلومات وفقا لنظام أمني أشد صرامة.

لا يمكن إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دون إحراز تقدم ديمقراطي. وما زلنا ندعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق الذي اتفق عليه وبمحسن نية جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين عشية العام الجديد. إن عقد انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة وتشمل الجميع ومجدية، وإيجاد طريقة سلمية للخروج من الأزمة السياسية الراهنة التي بخلاف ذلك، كما يوضح النزاع في كاساي، تذكى نيران النزاع وعدم الاستقرار.

لتعزيز التنمية السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نشدد على أهمية الجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من قبيل الزيارة الرفيعة المستوى الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية برئاسة نائبة الأمين العام، السيدة محمد. وفي السياق نفسه، نرحب بحضور معالي السيد شي أوكيتوندو معنا هنا اليوم. وتطلع إلى التعاون الوثيق في المستقبل من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الأمم المتحدة والمجلس.

إحدى التوصيات المقدمة من فريق الخبراء مفادها أن تواصل الأمم المتحدة تحقيقاتها في جرائم قتل الخبراء. ونحن نتشاطر وجهة النظر تلك. وبنبغي ألا ندخر وسعا في جهودنا الرامية إلى تحقيق العدالة للذين فقدوا حياتهم أثناء خدمة الأمم المتحدة. والآن بعد أن قدم مجلس التحقيق تقريره، نرحب بنظر الأمين العام في آلية المتابعة التي من شأنها أن تخدم جهودنا المشتركة الرامية إلى إثبات الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة،

أما الإيرادات المتأتية من المعادن المؤججة للنزاع فتغذي استمرار انعدام الأمن. من دواعي سرور السويد أن عملنا الشاق أدى إلى سن إحدى لوائح الاتحاد الأوروبي التي تتطلب من مستوردين المعادن المؤججة للنزاعات الرقابة على سلاسل التوريد. وهذا أحد الأمثلة على الصكوك ذات الصلة في مجال مكافحة الاتجار الدولي بالمعادن المؤججة للنزاع. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل.

إن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يقتصر على المنطقة الشرقية؛ فهي تمس كاساي وتنجانيقا على حد سواء. وتقرير مفوضي الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المؤرخ ٤ آب/أغسطس يسرد الحالة الرهيبة السائدة في منطقة كاساي، مع ما تنطوي عليه من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ويشمل ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام خارج نطاق القضاء، وتجنيد الأطفال في صفوف الميليشيات والتشويه والشهادات المروعة على العنف الجنسي والاعتصاب. إن نطاق العنف له أثر سلبي مباشر على السلم والأمن الدوليين. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على ارتكاب هذه الفظائع.

إن حالة كافومو في مقاطعة كيفو الجنوبية، بوقوع حوادث اغتصاب مشدد ضد ٤٢ طفلا، تعطي مثلا آخر على الجرائم الوحشية التي ترتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ترحب السويد بالقبض على عدد من المشتبه بهم في ارتكاب تلك الجرائم. لا بد من التحقيق والملاحقة القضائية الشاملين من أجل ضمان تحقيق العدالة للضحايا. في ذلك الصدد، نرحب بمزيد من التعاون بين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ولجنة الجزاءات. ويمكن أن ينطوي ذلك التعاون على تبادل المعلومات على نحو أكثر انتظاما، بما

على الرغم من بعض الاتجاهات الإيجابية، فإن الحالة العامة لا تُظهر علامات على حدوث تحسن كبير. ولذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور البيئة الأمنية في البلد بصفة عامة، وهو أمر يرتبط بوضوح بالركود السياسي.

ينبغي ألا يدخر المجتمع الدولي والمجلس جهدا في مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على المضي صوب الاستقرار وتحقيق السلام والأمن اللذين يستحقهما شعبها. ويظل إجراء الانتخابات في ٢٠١٧ عنصرا هاما في هذا المسعى.

وينطبق الشيء نفسه على المساءلة. يجب ألا يبقى مقتل عضوين من فريق الخبراء دون إجابة. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا الحاضرين هنا. يجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. في هذا الصدد، وفي أعقاب الرسالة التي وجهها الأمين العام مؤخرا بشأن الموجز التنفيذي لتقرير مجلس التحقيق، نود أن ندعو الأمين العام إلى التحرك على وجه السرعة وإنشاء آلية متابعة خاصة بموجب السلطة المخولة إليه، كما فعل سلفه ردا على مأساة فندق تيرين في جنوب السودان. أخيرا، فيما يتعلق بأسلوب عمل اللجنة، فإننا لا نفهم الحالة عندما يتم منع وصول توصيات فريق الخبراء إلى المجلس وهو ذاته من أنشأ هذا الفريق. إننا ندعو جميع أعضاء اللجنة على العمل بصورة بناءة في تعاون تام مع الرئيس ومع بعضهم البعض لضمان فعالية عمل الهيئة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية المفصلة جدا بوصفكم رئيس اللجنة. أود أيضا أن أعرب عن تأييدي لزملائي في مخاطبتهم لأسرتي مايكل شارب وزايدا كاتالان. وباسم حكومتي، أود مرة أخرى الإعراب عن مواساتنا وتضامننا إذ نشاركهم في أحزانهم. وتأمل إيطاليا في تقديم المسؤولين عن وفاة عضوي فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية،

فضلا عن دعم التحقيقات الوطنية الجارية. ونؤيد إنشاء الأمين العام لهذه الآلية.

من الناحية الأخرى، يجب أن نستخلص العبر من الإخفاقات المحتملة في النظام، وسندرس بعناية استنتاجات وتوصيات مجلس التحقيق في هذا الصدد. ومن واجب المجلس ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة المنوطة به. إن ما حدث لزيادة كاتالان ومايكل شارب يجب ألا يحدث مرة أخرى أبدا.

السيد بافليتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أبو العطا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته.

إن بيان الرئيس والتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2017/672/Rev.1) يصفان الواقع المرير في الميدان. والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، وتهريب الأسلحة، وتشردم الجماعات المسلحة غير المشروعة وانتهاكات حقوق الإنسان والاشتباكات العرقية والفظائع التي ترتكبها الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية لا تزال منتشرة على نطاق واسع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، فإن زعزعة الاستقرار الشديدة في مقاطعات كاساي تبين أنه لا يوجد أي جزء في البلد بمنأى عن هذه الاعتداءات.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن للمرء أن ينكر أن نظام الجزاءات القائم قد أدى دورا هاما في التخفيف من بعض الأخطار. فعلى سبيل المثال، عمل على تقليل الفرص المتاحة أمام الجماعات المسلحة للاستفادة من المشاركة غير المشروعة في استغلال الموارد الطبيعية، لا سيما القصدير والتتالوم والتنغستن. ومع ذلك، فإن قطاع الذهب يفتقر إلى ذلك، وعدم وجود نظم للتعقب يتيح فرصة للمهربين للاستفادة من تلك الثغرة.

ملاحقتهم لارتكاب تلك الأنشطة غير المشروعة من أجل توجيه رسالة واضحة ضد الإفلات من العقاب.

أما فيما يتعلق بفرض جزاءات على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فنحن على استعداد للعمل مع رئاسة اللجنة والمشاركة في حوار مع البلدان الإقليمية، التي، في رأينا، تؤدي دورا رئيسيا في كفالة نظام فعال.

لقد قُتل مايكل شارب وزايدا كاتالان بينما كانا يحققان في حقوق الإنسان في منطقة كاساي الكبرى. على مدى أشهر، ما برحت المقاطعات الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية غارقة في دوامة العنف والقتل. وتأمل إيطاليا أن تجري حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تحقيقات سريعة وشفافة للوقوف على الحقائق والملايسات بخصوص انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في مقاطعات كاساي خلال الأشهر الأخيرة. في هذا الصدد، وإذ نذكر بأن السلطات الكونغولية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، فإننا نأمل في أن تتعاون مع فريق الخبراء الدولي الذي عينته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يجب أن تتم محاكمة وإدانة مرتكبي هاتين الجريمتين.

وعلى الصعيد السياسي، يساور إيطاليا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي لا يزال خريطة الطريق الوحيدة الموثوقة لتسوية الأزمة ودعم مشروعية المؤسسات الانتقالية. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والقوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإسراع بتنفيذ الاتفاق والتخفيف من حدة التوتر، تماشيا مع ذلك الاتفاق. نحن نرى أن هذه الخطوات ضرورية من أجل تنظيم انتخابات ديمقراطية وشفافة. ونعتقد أنه يجب علينا تحديد الجدول الزمني للانتخابات على وجه السرعة، والتعجيل بالتحضير للانتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع - تعقد في أقرب وقت ممكن، بما يتفق مع الدستور الكونغولي والاتفاق الذي أشرت إليه للتو.

الممددة ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، بسرعة إلى القضاء وأن تتم محاكمتهم.

في هذا الصدد، وترحيبا بوزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناشد سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى، بأن تجري تحقيقا شاملا وسريعا في جرمي القتل وأن تتعاون مع التحقيقات التي تجريها السويد والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالتحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة في أعقاب رسالة الأمين العام إلى المجلس، فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لضمان العدالة، ونشجعه على أعمال آلية متابعة فعالة دون إبطاء، بعد التشاور مع السلطات الكونغولية.

إن جلسة اليوم تسعى إلى تحليل نتائج عمل مايكل شارب وزايدا كاتالان وزملائهم - وهو العمل الثمين الذي سيساعدنا على فهم تعقيدات الواقع الكونغولي. وكما ذكرتم للتو في إحاطتكم الإعلامية، سيدي الرئيس، فإن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2017/672/Rev.1) يقدم تحليلا مفصلا لاستمرار القوى الهدامة، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تؤجج الجماعات المسلحة عدم الاستقرار، من خلال استغلال الموارد الطبيعية للبلد.

ولذلك فإن إيطاليا تشعر بقلق بالغ إزاء هذا الاستغلال غير المشروع. وكما ذكر مجلس الأمن مرارا في قراراته، فإن وضع حد لهذا الاتجار غير المشروع يعد أمرا حاسما في تحقيق السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد اتخذت الحكومة في كينشاسا عدة تدابير لتحسين تأمين سلسلة توريد المعادن وتنفيذ نظام للتبعية. إننا نشجع الحكومة على مضاعفة جهودها، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالذهب، الذي يتورط فيه بعض أعضاء الجيش الكونغولي، وفقا لأحدث تقرير لفريق الخبراء. ولذلك، فإننا نحث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على

من هذا القبيل في المستقبل. إن كفالة أمن الخبراء العاملين في لجان الجزاءات أمر لا غنى عنه لنظم الجزاءات.

وأود أن أشدد على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقف اليوم عند منعطف حاسم، مع وجود شواغل سياسية وأمنية مترابطة وعميقة. ونؤكد مجددا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أهمية إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، تؤدي إلى نقل ديمقراطي للسلطة بحلول نهاية هذا العام، تماشيا مع الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

كما نشعر ببالغ الخرج إزاء تدهور الحالة في مقاطعات كاساي، واستمرار انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعنف الطائفي. يجب على القادة السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الإسراع بمعالجة هذه الشواغل.

وكما نوهت اليابان قبل أسبوعين خلال الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن بشأن نظام جزاءات الأمم المتحدة (انظر S/PV. 8018) فإن الجزاءات ليست أدوات للعقاب، بل هي وسيلة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى صون السلام والاستقرار وتعزيزهما. وبالنظر إلى التحديات السياسية وتردي الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن للجزاءات دورا هاما للغاية في المساعدة على ردع العنف والحد منه فضلا عن إنجائه. ويصب التنفيذ الكامل والصارم لنظام الجزاءات، بما في ذلك التوصيات التي سبق أن قدمها فريق الخبراء، في مصلحة جميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي، بما في ذلك دول المنطقة. وما زلنا نجهد إلى اليوم بسبب عدم تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من مضي ١٤ عاما على إنشائه. وبالتالي، فإن من الضروري التأكد من قدرة اللجنة على تفعيل مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ومواصلة العمل على اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين الامتثال والكفاءة اللازمين. وفي ذلك الصدد، فإننا

في الختام، لا تزال إيطاليا تولي أهمية كبيرة للتنفيذ الصارم لنظام الجزاءات. ونحن ما زلنا ملتزمين بالعمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس لتجديد النظام. وسيكون تقرير فريق الخبراء المقدم إلينا للنظر فيه أيضا أداة لتكريم ذكرى مايكل شارب وزايدا كاتالان.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أشكركم، سيدي الرئيس، على البيان الذي أدليتكم به بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتعرب اليابان عن تقديرها لقيادتكم ومشاركتكم الاستباقية، سيدي، بما في ذلك مع الدول والمنظمات الإقليمية.

وننضم إلى زملائنا في الترحيب بالتقرير الأخير (انظر S/2017/672/Rev.1) لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الممددة ولايته عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، حيث كانت جهوده التي لا تكل بالغة الأهمية لعمل اللجنة. سيكون لهذا التقرير الزاخر بالمعلومات دور هام في استعراض وتشكيل نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل.

ونعرب عن تقديرنا الشديد لتفاني فريق الخبراء على الرغم من البيئة الصعبة للغاية بعد فقدان اثنين من زملائهم: مايكل شارب وزايدا كاتالان. إن العمل المهني والمستنير الذي قام به مايكل شارب وزايدا كاتالان قد أسهم إسهاما كبيرا في عمل فريق الخبراء. وتود اليابان مرة أخرى الإشادة بمايكل شارب وزايدا كاتالان، وتقديم خالص تعازيها لأسرتيهما الحاضر بعض أفرادهما هنا اليوم.

لا نزال نعتقد بأهمية إجراء تحقيق عاجل وشامل لتقديم مرتكبي جرمي القتل هاتين إلى العدالة، على النحو المشار إليه في البيان الرئاسي الأخير للمجلس (S/PRST/2017/12). وندعو الأمين العام، بصفته الرسمية، إلى إجراء تحقيق متابعة خاص دون إبطاء. علينا أن نتجنب تكرار حدوث أي مأساة

وتُعدُّ الجزاءات إحدى الأدوات الهامة المتاحة لمجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه لا يمكن لهذه القيود أن تكون غاية في حد ذاتها أبداً. بل إن الغرض منها هو المساعدة على تحقيق التسوية السياسية والدبلوماسية للنزاع. وتتشاطر الشعور بالقلق إزاء الحالة المتردية في مقاطعات كاساي، حيث يزداد خطر تصاعد المواجهة بين السلطات والجماعات القبلية المسلحة. ولا ريب في أنه يتعين على الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من حدة الوضع. ومع ذلك، نود التحذير من أي محاولات متعجلة لإلقاء اللوم على الجيش الكونغولي والشرطة الوطنية على كل ما يحدث بذريعة الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانبهما. فأفراد فرع كامبونا نسابو المعارض هم المسؤولون عن الهجمات على المسؤولين الحكوميين والمدارس ومراكز الاقتراع وتجنيد الأطفال. ويجب ألا يكون ذلك ذريعة لانتهاكات حقوق الإنسان من أي من الأطراف التي يجب عليها أن تنتظر نتائج التحقيق الرسمي الذي تجريه السلطات.

ونرى أن من الأهمية بمكان التأكد من استمرار جميع الأطراف الكونغولية في تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إن أرادت المحافظة على الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن طرائق تنفيذه، فضلا عن إجراء أي تعديلات على توقيت الانتخابات، هما من صلاحيات الشعب الكونغولي وحده. وبالتالي ينبغي معالجتها من خلال الحوار بين السلطات والمعارضة الوطنية دون أي تدخل خارجي.

ونتفق مع رأي الممثل الدائم لمصر القائل بأن الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية لا يزال يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وفي حين يستمر تضاؤل الموارد المالية اللازمة للمتمردين بواسطة هذا النشاط على نحو مطرد، فإن من الضروري أن تعمل

نحت جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى المعنية على مواصلة وتعزيز تعاونها مع اللجنة وفريق الخبراء.

وبالرغم من اقتراب الموعد النهائي لإجراء الانتخابات بحلول نهاية هذا العام، فما تزال الحالة السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تزداد اضطراباً، وقد تكون لها أثر كبير أيضاً على منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. واليابان على ثقة من أن مجلس الأمن سيواصل متابعة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عن كثب. ونحن على استعداد للعمل على وجه السرعة عند الاقتضاء.

السيد نيبتريا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة السيد ليونارد شي أوكيتونديو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم. ونود أن نشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) على إحاطته الإعلامية المفصلة عن نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن تقديرنا العميق لقيادته للجنة وتشاطر تقييمه للأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونؤيد اقتراحه المتعلق بزيارة البلد والمنطقة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وقد أثبتت زيارات مماثلة لهذه أهمية تلك الممارسة بالفعل.

ونود أن نعرب عن خالص التعازي والمواساة إلى أفراد أسرتي مايكل شارب وزايدا كاتالان الحاضرين هنا اليوم. فقد ضحيا بروحيهما أثناء أداء مهمتهما لتحقيق هدف آمنا به بصدق - أي أن يوسع عملهما أن يحقق السلام في ذلك البلد الأفريقي الذي مزقته النزاعات. ونؤمن بأنه سيتم القبض على جميع القتلة الذين تورطوا في ذلك الحادث الهمجي وأنهم سيتلقون العقاب الرادع الذي يستحقونه. وإذ نحى ذكرى مايكل وزايدا، فإنه يتعين علينا مضاعفة جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نناقش اليوم تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عملاً بالقرار ٢٢٩٣ (٢٠١٦). ومن المزن أن تقريره (انظر S/2017/672/Rev.1) قد أتى في أعقاب مقتل اثنين من خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هما مايكل شارب وزايدا كاتالان. ويسرني أننا نعقد جلسة علنية اليوم، فهذه ليست مسألة للمناقشة خلف الأبواب المغلقة. ونأمل أن نتكلم أسرتنا مايكل وزايدا، فضلا عن أسرة مترجمهما الشفوي بيتو تشينيتلا، بصوت عال في هذه القاعة. ونعرب عن أعمق تعازينا لها ونعيد تأكيد عزمنا الراسخ على ضمان تقديم قتلهم إلى العدالة. ويجب أن تضي هذه الرسالة بعيدا إلى ما وراء هذه القاعة، بل بعيدا عن حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها - لأننا نحن هنا في المجلس من طلب المعلومات التي ذهب مايكل وزايدا لجمعها.

نحن الذين طلبنا إليهما أن يكونا بمثابة أعيننا وآذاننا. وحيثما يتعرض رجال ونساء الأمم المتحدة في العالم للقتل، وحيثما يتعرضون في العالم للضرر والاختطاف، لا يمكننا البقاء صامتين، ولا يمكننا الوقوف جانبا. ويجب كفالة تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم بالكامل على أفعالهم. ونحن بحاجة إلى كفالة المساءلة.

لقد اتخذنا الخطوة الأولى لتحقيق تلك الغاية من خلال القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، مع وضع معايير لتحديد الأشخاص الخاضعين للجزاءات الذين يقتلون موظفي الأمم المتحدة. واتخذ الأمين العام الخطوة الثانية عن طريق إنشاء مجلس التحقيق، حيث كشف المزيد من التفاصيل. ولكن يتعين القيام بالمزيد. لذلك، أرحب ببدء الأمين العام في رسالته الموجهة إلى المجلس، القاضي بإنشاء آلية للمتابعة، ونحن نحثه على اتخاذ إجراءات عاجلة نحو إجراء المزيد من التحقيقات، حتى يمكننا الكشف عن الحقيقة بشأن زايدا ومايكل، ومن أجل سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة حول العالم. وبعد مرور خمسة أشهر على جريمة

بلدان المنطقة على توحيد جهودها في التوصل إلى طرق واقعية لمعالجة هذه المشكلة. ونرى إمكانية إعادة في هذا المجال فيما يتعلق بأعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣.

وقد نوهنا إلى حسن توقيت عقد الاجتماع المفتوح للجنة القرار ١٥٣٣ في ٤ آب/أغسطس. ونثني على الجهود التي بذلتها مصر في تنظيمه. ونظرنا في هذه الجلسة في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية عن أن بعثة الأمم المتحدة قد أصدرت شهادة مطابقة مزورة لتصدير الذهب الكونغولي، في انتهاك لإجراءات التصديق على تصدير المعادن النفيسة إلى خارج البلد. ويحدونا الأمل في أن يتم التحقيق في هذه المسألة بصورة شاملة.

وأحطنا علما بالموجز الذي عُمم في التقرير المقدم إلى المجلس في ١٥ آب/أغسطس (انظر S/2017/672/Rev.1) بشأن عمل مجلس الأمم المتحدة للتحقيق في وفاة الخبيرين العاملين في نظام الجزاءات. ونود أن نلفت الانتباه إلى التوصية الأولى الواردة في ذلك التقرير، والتي تؤيد فكرة إجراء تحقيق جنائي شفاف وشامل ضمن اختصاص سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدعم من الدول الأعضاء، وما برحنا نؤيد تلك الصيغة منذ البداية. ويزيد من تفاؤلنا موقف كينشاسا التي شرعت في التعاون مع التحقيق الذي تجريه الولايات المتحدة، وهي على استعداد للتعاون مع ممثلي السويد أيضا.

وأخيرا، نود التعليق على إحدى توصيات فريق الخبراء بشأن تمديد ولايته إلى مدة عام ونصف العام بسبب التشديدات الأمنية التي تفرضها السلطات الكونغولية. ونرى أن هذا قد يؤدي إلى نتائج عكسية ومن شأنه أن يبعث برسالة خاطئة إلى كينشاسا وكأننا لا نتوقع حدوث تحسن سريع في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي ألا ننسى أن مهمة الجزاءات هي حفز الحوار السياسي، وأنه يجب أن تستند قرارات تمديد أو رفعها على أساس إحراز تقدم حقيقي.

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كاساي، أو انتشار تجنيد الأطفال على نطاق واسع على أيدي ميليشيا كاموينا نسابو، أو استمرار أعمال العنف في الشرق. وينبغي لنا جميعاً أن نشعر بالقلق من أن الجماعات المسلحة تواصل تمويل جرائمها البغيضة عن طريق سرقة الموارد الطبيعية. إن جرائم كهذه يجب أن تتوقف، ويجب جعل المسؤولين عنها عرضة للمساءلة.

وعلينا أن ندرك أن لدينا أدوات متاحة للمساعدة على تحقيق ذلك، مثل الجزاءات التي يفرضها المجلس بالفعل. فيجب تنفيذها تنفيذاً كاملاً إذا أريد لها أن تكون فعالة. ويتعين علينا أيضاً أن نتحمل المسؤولية عن إبقاء الجزاءات قيد الاستعراض الدقيق. وأولئك الذين يرتكبون أو يدعمون أعمالاً تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإمكان المجلس أن يعاقبهم إذا لزم الأمر. كما ستؤدي آلية التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان دوراً حاسماً في مقاطعة كاساي. لذلك، دعونا جميعاً نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعاون الكامل مع هذه الآلية في العمل الذي تقوم به.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة التي تتأسسها، سيدي، على عملها وتقريرها. كما أود أن أشكركم شخصياً على الطريقة الحساسة والفعالة التي تديرون بها أعمالنا.

أخيراً، نحن مدينون لزايدا ومايكل وبقية أفراد فريق الخبراء تجاه مواصلة استخدام تقاريرهم في القرارات التي نتخذها. وكما سمعنا اليوم بمنتهى الوضوح، إننا ندفع أعلى الأثمان مقابل هذه التقارير، ويجب ألا يكون الثمن المدفوع دون جدوى.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي، على إحاطتكم الإعلامية بصفحتكم رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بكون لجنة ١٥٣٣، تحت

قتل مايكل، زيدا، وبيتو، لا يزال يتعين تحقيق المساءلة. فأولئك الذين أمروا بقتلهم ما زالوا أحراراً.

زايدا ومايكل كانا من أبرز الخبراء في الشؤون المتعلقة بمناطق كاساي. ومن المؤسف للغاية أن الخبرة التي كانا يتمتعان بها جعلتهما هدفاً على ما يبدو. والعنف الذي كانا يسعيان إلى القضاء عليه انقلب ضدهم بصورة وحشية. فلا يخطئ أحد: لقد قُتلا بسبب تسليطهما الضوء على حالة حقوق الإنسان المروعة في مقاطعة كاساي، ويجب ألا نسمح بانقطاع ذلك الضوء.

إن ذلك يعني، أولاً وقبل كل شيء، الاعتراف بالصلة القائمة بين الحالتين السياسية والأمنية. والريبة والجمود إزاء تنفيذ الاتفاق المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر لا يؤديان سوى إلى تأجيل حالة عدم الاستقرار والعنف. ومع حضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا اليوم، دعونا نتفق جميعاً على أنه يجب تنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر تنفيذاً كاملاً. وإذا استمر التنفيذ متعثراً، فإننا نقلق إزاء ما سيحدث لاحقاً. وعلينا النظر فحسب إلى النصف الأول من هذا العام، وإلى انتهاكات حقوق الإنسان البالغ عددها رسمياً ٤٣٠ انتهاكا وهي مرتبطة بالعملية الانتخابية. وهذا الرقم هو أعلى من الرقم الذي سُجّل في عام ٢٠١٥ بكامله.

وكما بيّن تقرير فريق الخبراء (انظر S/2017/672/Rev.1)، فإن هذا العنف يوجب المزيد من العنف. وإنني أشعر بالجزع إزاء التقارير عن اغتصاب الأطفال في كافومو. ويسرني أن بعض رجال الميليشيا المسؤولين عن ذلك قد تمّ القبض عليهم وتقديمهم إلى المحكمة؛ وهذا الأمر هو موضع ترحيب. ولكن بدون تحقيق الاستقرار السياسي، يمكن لهذا المنحى أن يتحول مساره، ويمكن عكس تلك الاتجاهات الإيجابية.

وهناك بالفعل علامات تحذيرية واضحة، مثل تزايد التقارير التي تشير إلى انتشار العنف الجنسي، بما في ذلك من جانب

جهوده التنسيقية بغية توجيه رسالة واضحة وموحدة، وتحقيق أوجه التآزر في المجتمع الدولي.

وبغية المساعدة على حل المسائل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على المجتمع الدولي أن يحترم تماما الدور القيادي للحكومة. والحلول التي يتوصل إليها المجتمع الدولي لن تكون فعالة إلا عندما تحترم قيادة الحكومة والخيارات التي يتخذها شعب البلد. وحتى الآن، اعتمد مجلس الأمن تدابير مختلفة، تركز على أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة، وقد أحرز عددا من النتائج. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعلم أن الإجراءات ليست غاية في حد ذاتها؛ إنها وسيلة لتحقيق غاية ما. وينبغي أن تعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعرب الصين عن تقديرها للأهمية التي توليها اللجنة للتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات الإقليمية. ونرحب بخطة الرئيس التي تقضي بزيارة البلد في تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا الأمل في أن تتواصل لجنة الخبراء مشاوراتها وتبقى على اتصال مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لتطور الأوضاع، نأمل أن تدرس التدابير الجزائية في الوقت المناسب وأن تقوم بدور نشط في مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية، حكومة وشعبا، على تحقيق السلام والاستقرار في البلد بذاته.

وما فتئت الحكومة الصينية تؤيد على الدوام عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تعمل قدر الإمكان على تقديم المساعدة إلى البلد.

إن الصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي بمواصلة الدور البناء من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تواصل الصين دعمكم في الجهود التي تبذلونها. وسوف تعمل بمنتهى الكفاءة وتحقيق نتائج ممتازة. وسوف

إن الصين ترحب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد أوكيتوندو، في مجلس الأمن. إن الصين قلقة إزاء القتل العمد لعضوين من فريق الخبراء وتود الصين أن تعرب عن أحر التعازي لأسرتيهما. إن سلامة موظفي الأمم المتحدة يجب كفالتها. وأي هجوم على أفراد الأمم المتحدة أمر غير مقبول.

لغاية الآن، في هذا العام، تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز عملية السلام وإنشاء الحكومة الانتقالية الجديدة. وهي تعمل بنشاط على تعزيز قدرتها في مجالي الحكم والأمن. والصين ترحب بهذه الجهود. وفي الوقت نفسه، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال، مع ذلك، تواجه تحديات مختلفة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية، وبخاصة في الجزء الشرقي من البلد، حيث تنشط جماعات التمرد المسلحة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل.

إن كفالة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهي أساس هام في تعزيز العملية السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية. وهناك مهمة ملحة تقع على عاتق المجتمع الدولي وهي أن يحث جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بعض الأحزاب المعارضة، على وضع حد فوري للعنف، واستمرار الالتزام بالعملية السياسية، ودعم الاتفاق السياسي الذي تمّ التوصل إليه. وتشيد الصين بالدور النشط الذي تؤديه المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن البلدان المجاورة، من أجل إيجاد حل للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نشجع الأطراف في المنطقة على تعظيم مزايا كل منها سعيا للتوصل إلى حل سلمي. ويجب على مجلس الأمن أن يعزز

وفي ذلك السياق، ندعو مرة أخرى الجهات الفاعلة السياسية الكونغولية إلى تعزيز التزامها بالانتقال السياسي السلمي بتوافق آراء يحترم تطلعات الشعب الكونغولي في إطار قواعد البلد وقوانينه. غير أنني أود أن أعنتم هذه الفرصة لحث المجتمع الدولي على تزويد جمهورية الكونغو الديمقراطية بالموارد الضرورية والمعهد بها - وبخاصة الموارد المالية - بهدف تنفيذ العملية السياسية التي أطلقت عقب الاتفاق السياسي، الذي تم التوقيع عليه عليه عشية العام الجديد عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء قيد النظر، من الضروري الإشارة إلى أن الحالة فيما يتعلق بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تبعث على القلق مع الحضور النشط للجماعات المسلحة، التي تظل تشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والأخطار التي تهدد المدنيين. إن القدرة على المجابهة لدى تلك الجماعات، التي تميل إلى التزايد عددا بالرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشغلنا وتذكرنا بأنه بالإضافة إلى الجهود العسكرية، يجب القيام بعمل منهجي وبعيد الأثر للحيلولة بينها وبين الوصول إلى مصادرها الرئيسية للإيرادات ومختلف مصادر الدعم الخارجية.

وفي ذلك الصدد، فإن التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء زاخرة بالمعلومات بشكل خاص من حيث الإشارة إلى المساهمات المحتملة من جانب الشتات إلى الجماعات المسلحة التي يشملها نظام الجزاءات من خلال المواقع الشبكية. ونشجع الفريق على مواصلة هذا المسار لتحديد حجم ونطاق هذه العمليات وتقديم توصيات، حسب الحالة، تهدف إلى وقف تمويلها. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على أن التعاون بين الدول الأعضاء أمر ضروري من أجل التنفيذ الكامل للجزاءات، ولا سيما في هذه الحالة المحددة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن الوفد السنغالي يشكركم، سيدي، على عقد جلسة الإحاطة وعلى تقديم تقرير مفصل (S/2017/672/Rev.1) بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترأسونها بشكل فاعل وموضوعي.

ويود الوفد السنغالي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديره لفريق الخبراء على عمله الرائع في صياغة هذا التقرير، الذي قدم إلينا. وذلك العمل قيم للغاية لأنه يجري في ظروف بالغة الصعوبة ومؤلمة، وقد خيم عليه في آذار/مارس الماضي مقتل عضوين من أعضاء الفريق، مايكل شارب وزايدا كاتالان، اللذين شرفنا بحضور أسرتهما في جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم. وأود أن أعنتم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على عميق مواساتنا وتعازينا القلبية وتضامننا ودعمنا لأفراد الأسترتين وأفراد الفريق خلال هذه الأوقات العصيبة التي يمرون بها. ونعرب عن تعازينا القلبية لوفدي الولايات المتحدة والسويد.

وأود أن أرحب بحضور معالي السيد ليونارد شي أوكيتونندو، وزير الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فحضوره يشكل دليلا إضافيا على عزم بلده مواصلة الانخراط على نحو بناء مع المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، للاستجابة للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية، التي تشغلنا جميعا.

إن جلسة اليوم تمكننا أيضا من تسليط الضوء على عمل فريق الخبراء الذي تحقق في بيئة صعبة للغاية لم يشبها - كما قلت توا - مقتل عضوين من الفريق فحسب، بل ومستوى متزايدا من التهديدات، ولا سيما التهديدات الأمنية.

والانخفاض في حالات العنف المتصلة بالعملية الانتخابية في جميع أنحاء البلد، المذكور في التقرير، إضافة إلى التقدم الملحوظ في تسجيل الناخبين، تطورات مشجعة تفضي في حد ذاتها إلى تهيئة بيئة إيجابية صوب انتخابات سلمية وديمقراطية وشفافة.

ودون الإقليمية يمكن ولا بد أن يؤدي دورا في مختلف الآليات لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتجارة فيها، وأنه يجب تعزيز قدرة المنطقة والمؤتمر بغية تطبيق نظم فعالة ومتكاملة للمراقبة والتتبع. وكما يشير التقرير، فإن مدى فعالية نظم التتبع وتنفيذ قواعد الحيطه الواجبة قد قضت على أهداف الجماعات المسلحة التي تسعى إلى تحقيق الربح من استغلال معادن القصدير والتنتالوم والتنجستن - المعادن الثلاثة. من الآن فصاعدا، وبالرغم من أن النظام لا يزال بحاجة إلى الصقل فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا الفساد والغش، فإن نفس الجهود والتعاون التي كانت فعالة في التعامل مع المعادن الثلاثة يجب أن تكون بمثابة نموذج لقطاع تعدين الذهب، الذي يعتبر المصدر الأكثر إدارا للربح للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية.

وكما نعلم، فإن الاتجار بالموارد الطبيعية ليس التحدي الوحيد الذي يواجهها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. هناك أيضا الاتجار غير المشروع بالأسلحة في انتهاك لحظر توريد الأسلحة، الذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، فإن الحل يمكن أن يكمن أيضا في تعزيز التعاون على الصعيد الدولي وفيما بين البلدان في المنطقة بغية تفكيك شبكة الاتجار وسلسلة إمدادات الأسلحة والذخائر إلى القوى الهدامة. وتعزيز قدرات تلك البلدان فيما يتعلق بتخزين الأسلحة وإدارة ترساناتها، فضلا عن تحسين نظم التتبع، جزء هام من الاستجابة لتلك التحديات.

فيما يتعلق بحالات انتهاكات القانون الإنساني الدولي، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا، كما جاء في التقرير، فإن مقتل اثنين من الخبراء المكلفين بمهمة من مجلس الأمن يشكل اعتداء على هذه الهيئة وعلى الأمم المتحدة نفسها. إن ذلك يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا يسع السنغال، في ضوء مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة

وفي هذا السياق، يود الوفد السنغالي أن يشير إلى عودة ظهور حركة ٢٣ مارس السابقة، التي رصدت منذ منتصف كانون الثاني/يناير، بغية التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل القضاء بشكل نهائي على خطر إعادة تشكيل هذه الجماعة المسلحة. وتبعث إعادة حشد جماعات ماي ماي التي تشمل مقاتلين سابقين شاركوا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نفس القدر من القلق.

وكما أوصى فريق الخبراء، علينا أيضا أن نشدد على الحاجة إلى تقييم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدخال تعديلات عليه، ولا سيما فيما يتعلق بعنصر إعادة الإدماج. وبالرغم من أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة في المقام الأول عن ذلك، فلا جدال في أن العمل لا يمكن أن يتم الاضطلاع به بدون المساهمة المتجددة من الشركاء، بما في ذلك البعثة - وهو ما يعني تقديم الدعم المالي واللوجستي والتقني.

ومسألة الموارد الطبيعية تحتل مكانة بارزة في التقرير النهائي لفريق الخبراء وهي من المواضيع المتكررة. وبصفة خاصة، لا يزال الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وتصديرها يوفر دخلا كبيرا للجماعات المسلحة ويؤجج حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الوقت نفسه، يقدم التمويل للشبكات الإجرامية داخل البلد وخارجه. وعليه، كانت تلك المسألة الهامة الموضوع حسن التوقيت لاجتماع لجنة القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي عقده سيدي الرئيس يوم ٤ آب/أغسطس بمبادرة منكم. لقد كان اجتماعا مفيدا للغاية أتاح إجراء مناقشة بشأن جوانب معينة من نظام الجزاءات مع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين، أي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمبعوث الخاص للأمين العام إلى المنطقة.

في ذلك الاجتماع، ومن خلال عمليات تبادل الآراء تلك، أصبح من الواضح أن التعاون على المستويات الدولية والإقليمية

النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/672/Rev.1).

يشرفنا وجود معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيننا، ونرحب به في مداولاتنا. نقدر أيضا حضور والدي مايكل شارب، السيد جون شارب، والسيدة ميشيل شارب، وكذلك والده وشقيقة زيادة كاتالان، السيدة ماريا موريسي والسيدة إليزابيث موريسي. أرجو منهم تقبل أصدق مشاعر التعازي القلبية على الخسارة المأساوية الكبيرة التي تمثلت في فقدهما الذي لا يعوض. لقد بذل مايكل وزيادة تضحيات بطولية إذا جادا بروحيهما من أجل إحلال السلام والأمن في ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نكرم ذكراهما بالتزامنا الشديد بالمثل النبيلة التي عاشا من أجلها.

نقدر أيما تقدير العمل المكثف للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) ونشيد بقيادتها وأعضاء فريق الخبراء في الميدان الذين يتصدون للتحديات التي يواجهها البلد. إن رحلتكم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيدي الرئيس، وجهودكم المتواصلة من أجل إقامة حوار بناء مع السلطات المحلية والشركاء الإقليميين والدوليين، كلها تمثل إسهاما قيما في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

أما على الجبهة السياسية، فنشعر بالقلق إزاء تزايد الاستياء الشعبي من العملية السياسية، وقد عمق هذا الاستياء تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد انعدام الأمن في كينشاسا وغيرها من المراكز الحضرية الرئيسية. ونشجع الحكومة والأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء من أجل تنفيذه في الوقت المناسب، وإجراء انتخابات رئاسية، وتشريعية، ووطنية وعلى مستوى المقاطعات، انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. ولذلك نحث اللجنة الانتخابية الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل على نحو وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

للأمم المتحدة، إلا أن تعرب عن عميق قلقها إزاء المخاطر التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة في الميدان.

وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي الجهود التحقيقية والإجرائية التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف المهتمة الأخرى، وفقا للتشريعات الكونغولية، من أجل تسليط الضوء بالكامل على هاتين الجريمتين وتقديم الجناة إلى العدالة. وعلى نفس المنوال، فيما يتعلق بالضعف، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، في الجو المشحون بانعدام الأمن، خاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة كاساي، يشير وفدي إلى أحكام القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) المتخذ في حزيران/يونيه الماضي، والذي يدعو، في جملة أمور،

”إلى الإسراع بالقبض على جميع الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال وأعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني، وتقديمهم إلى العدالة وإخضاعهم للمحاسبة“.

في هذا الصدد، يحیی وفدي ويشجع قيادة نائبة الأمين العام التي تحدثت إلينا قبل بضعة أيام حول الزيارة المشتركة التي قامت بها مع الاتحاد الأفريقي، مما يبرز حسن التوقيت للتوفيق بين جهود الأمم المتحدة، من جهة، والسلطات الكونغولية، من جهة أخرى، من أجل منع ووقف تجنيد الأطفال واستخدامهم وكذلك وقف أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف المرتكب ضدهم، مع مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الأفعال (انظر S/PV. 8022).

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

السيد الرئيس، نود أن نشكركم على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم للاستماع إلى إحاطتكم الإعلامية الثاقبة عن التقرير

في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقييد باللوائح الانتخابية المقبولة دولياً، وإشراك جميع المهتمين من الجانبين.

الفعال لقرارات مجلس الأمن والاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس بصفتكم رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. أود أيضاً أن أرحب بوزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وأشكره على مشاركته في جلسة اليوم. على غرار زملائي الذين تكلموا قبلي، أود أن أعرب عن امتناني الخاص لتواجد والدي مايكل شارب، ووالدة وشقيقة زaida كاتالان في القاعة، وأود أن أنقل إليهم شخصياً تعازي حكومة أوروغواي. يذكرنا الحادث المروع الذي أودى بحياة اثنين من أعضاء فريق الخبراء بالصعوبات والمآسي التي يواجهها العديد من ضحايا العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يذكرنا الحادث أيضاً بالتضحيات المتواصلة التي يقدمها العاملون في الأمم المتحدة في الميدان، سواء أكانوا عسكريين أم ضباط شرطة أم مدنيين.

يجدر بنا أن نتذكر على الدوام التضحيات ونكران الذات التي جسدها كل من زaida ومايكل، وأن نقدرها ونجملها إلى أقصى حد. ما فتئت أوروغواي ملتزمة التزاماً راسخاً بإجراء جميع التحقيقات اللازمة من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الأفعال الجبانة وستتابع عن كثب جميع التطورات الجديدة في هذا الشأن. فيما يتعلق بهذه النقطة، نحيط علماً بالموجز التنفيذي لمجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة الذي أحيل إلى المجلس هذا الأسبوع. ونشجع أعضاء المجلس على مواصلة تفحص مضمون التقرير بالتفصيل، وخاصة التوصيات الواردة فيه.

السيد الرئيس، أود أن أنوه بعملكم الرائع والدور الفاعل الذي تقومون به بصفتكم رئيساً للجنة المعنية بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤).

بينما نرى انخفاضاً كبيراً في استغلال وتجارة الموارد الطبيعية للبلد، يتعين علينا سد جميع الثغرات القائمة في تنفيذ نظم الجزاءات والتغلب على معوقات الفساد وضعف مؤسسات الدولة التي تعوق نجاحنا. لذلك، فإن مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية أمر بالغ الأهمية لتمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من تجاوز النزاعات، والتوجه صوب بناء السلام وتحقيق التنمية.

وإذ يساورنا القلق إزاء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والأطفال، نطالب برصد صارم لها، وتحسين خدمات الحماية، وتحسين إنفاذ القانون بغية مكافحة الإفلات من العقاب. من هنا يتعين علينا إجراء تقييم شامل للتنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧)، بما في ذلك المشاركات المقبلة مع الدول المعنية في تنفيذ تلك التدابير والتوصيات المقدمة من فريق الرصد.

ندين بشدة ومن دون استثناء أنشطة وانتهاكات الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما الهجمات على السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية. لذلك، ندعو إلى الشمول والطوعية في نزع السلاح والتسريح، والإعادة إلى الوطن، وإعادة إدماج وإعادة توطين الميليشيات الكونغولية والأجنبية من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية الاقتصادية في البلد.

أخيراً، إن كازاخستان، شأنها شأن الآخرين، ملتزمة بتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونفهم أنه لا توجد صيغة بسيطة أو سريعة لإنجاز جميع المهام الواسعة النطاق لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار. لذلك، ندعو إلى التنفيذ

لنا الترحيب بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما نوه بحضور أسرتي الأنسة زيدا كاتالان والسيد مايكل شارب، وهما العضوان المتفانيان في فريق الخبراء اللذين قتلا بلا رحمة أثناء قيامهما بواجبهما في إطار الأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بهما مرة أخرى على شجاعتهما وتفانيهما في أداء واجباتهما في ظل ظروف بالغة الصعوبة، للأسف، كلفتها حياتهما. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرتيهما على خسارتها المأساوية، ونأمل أن يتم بذل كل جهد ممكن لتقديم مرتكبي هذه الجريمة البشعة إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالنتائج والتوصيات التي خلص إليها مجلس التحقيق، ونتطلع إلى مناقشة المسألة في الأسبوع المقبل.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه بالفعل تحديات هائلة. تستمر التوترات السياسية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ رغم أنه لا يزال هناك أمل في أنه يمكن أن يمهّد الطريق نحو إجراء انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. وكما يبين أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/672/Rev.1)، فإن انتشار العنف في أجزاء مختلفة من البلد لا يزال يقوض سلطة الدولة، ويضعف المؤسسات، ويعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، مما يؤدي في الواقع، إلى إطالة حالة النزاع. غير أننا ندرك أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالغة التعقيد. يتحمل الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة مسؤولية هائلة عن مساعدة البلد على استعادة السلام والاستقرار على نحو كامل. يمكن تحقيق ذلك شريطة التصدي للتحديات الأخرى أيضاً.

لقد تأججت الأنشطة الهدامة للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفعل الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، ولا سيما الذهب والماس، في البلد الذي يعاني من الافتقار إلى نظم للتبعية. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى

ومن بين مختلف أنشطة اللجنة التي ذكرتموها، أود أن أسلط الضوء بصفة خاصة على الزيارة التي قامت بها لجمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي، والاجتماعات التي عقدتها مع البلدان المجاورة، والاجتماعات التي عقدت مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. إن أوروغواي تشجعكم على مواصلة هذا العمل لبقية السنة، وإننا نؤيد خطتكم لتنظيم زيارة أخرى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر القليلة المقبلة.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لفريق الخبراء الذي تمكن مرة أخرى، على الرغم من الاضطرار إلى التعامل مع ظروف غير عادية ومؤلمة جداً، من إصدار التقرير الفني النهائي (S/2017/672/Rev.1)، وهو مفيد جداً لعمل اللجنة والمجلس. ونحن نتفق مع مختلف التقييمات التي قدمها فريق الخبراء. ويساورنا القلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية. في الختام، تود أوروغواي أن تؤكد مجدداً على الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بأكمله وبجسنة من أجل تنظيم انتخابات سلمية تتسم بالمصداقية وتشمل الجميع وتجري في الوقت المناسب، بحلول كانون الأول/ديسمبر على أقصى تقدير.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم الإعلامية الشاملة، وعلى العمل الممتاز الذي قمتم به بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. نود أيضاً أن نشكركم على إحاطتكم الإعلامية الشاملة بشأن أنشطتها، وكذلك بشأن أنشطة فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويطيب

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد لرئيس اللجنة استمرار دعم إثيوبيا وتعاونها معه في الاضطلاع بمسؤولياته على نحو فعال.

السيد لورينتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لعملكم بوصفكم رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يشكركم على إحاطتكم الإعلامية بشأن عمل اللجنة.

كما يود وفد بلدي أن يرحب بمعالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب بوليفيا بعمل فريق الخبراء لما يبذلونه من جهود ترمي إلى تعزيز السلام الدائم والاستقرار في هذا البلد الشقيق، وفقا لأحكام المجلس، وتسلب الضوء على ذلك العمل. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع مايكل شارب وزايدا كاتالان، عضوي فريق الخبراء اللذين قضيا نحبهما في سبيل أداء واجباتهما، ونحن نقدر ذلك. ونعرب عن تعازينا وتضامننا مع أسرتهما، الحاضرتين في هذه الجلسة.

نحن نشعر بالقلق إزاء عدم تحقيق أي نتائج في التحقيقات، التي ينبغي أن توفر المعلومات اللازمة لتحديد المسؤولين عن هذه الجريمة المأساوية، حتى يتسنى محاكمتهم ومعاقبتهم أمام المحاكم المختصة.

وتضع بوليفيا في اعتبارها أن التحديات التي تواجه كل من فريق الخبراء وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ازدادت بشكل مطرد. فكلاهما يواجه عنف الجماعات المسلحة المحلية الذي اشتعل مرة أخرى، وفقا للتقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2017/672/Rev.1). وعلاوة على ذلك، يواجه كلاهما جماعات مسلحة أجنبية تقيم تحالفات مع الجماعات المحلية، وتشجع على تجنيد مقاتلين

الرصد الفعّال لحالات استخدام صادرات الذهب والماس بشكل احتيالي، فضلا عن فرض الضرائب غير القانونية على السكان المحليين. إن الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي عقدت في ٤ آب/أغسطس بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الوطنية هي في الواقع مهمة جدا بالنسبة للجنة. وسيظل عمل فريق الخبراء بشأن هذه المسألة بالغ الأهمية.

ومما لا شك فيه أن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي أيضا مصدر قلق بالغ، كما ذكر العديد من الزملاء. يجري ارتكاب أشكال مختلفة من العنف ضد المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في مناطق كيفو وكاساي وتنجانيقا. لقد كانت الإحاطة التي قدمتها المستشارية الرئاسية المعنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، هامة جدا.

وبصفة عامة، نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به اللجنة وفريق الخبراء في محاولة للتصدي للعديد من التحديات الصعبة والمعقدة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تعزيز السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المتواصلة المبذولة للتشاور مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة، بما في ذلك في إطار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن إقامة مزيد من التآزر والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، جدية بالثناء.

ونخطط علما باعتماد رئيس اللجنة زيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر، ونأمل أن تتيح الزيارة فرصة لفهم الديناميات الحالية وتيسير تنفيذ مختلف التدابير المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، تحديات ينبغي أن يحلها في المقام الأول الشعب الكونغولي. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان العمل على مواءمة وتنسيق جهود جميع الجهات الفاعلة من أجل احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

وفيما يتعلق بفعالية نظام الجزاءات، تعتقد بوليفيا أنه لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته. ينبغي استخدام الجزاءات كملاذ أخير، بعد عدم تنفيذ التدابير المؤقتة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي ألا تفرض إلا عندما يكون هناك تهديد للسلم والأمن الدوليين أو بعد وقوع عمل عدواني. كما تعتقد بوليفيا أن تصميم وإعداد الجزاءات يجب أن يتم وفق إجراءات شفافة وعادلة، بما يتيح تحديد واضح للشروط المطلوبة من الدول أو الأطراف التي تفرض عليها. ويتعين أن تخضع تلك التدابير لعمليات تقييم دورية تتيح إقامة توازن بين آثارها وإجراء التعديلات الضرورية لتكييفها مع تطور الحالة.

ونشدد على أن الكيان الوحيد الذي توكل إليه هذه المهمة هو مجلس الأمن، الذي يجب أن يقوم بذلك بهدف تحسين النتائج المرجوة وضمان صون السلم والأمن الدوليين. إن النزوع إلى تطبيق وفرض الجزاءات الأحادية الجانب يهدد بشكل خطير تعددية الأطراف والنظام الدولي ويقوض مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نؤمن بأن المبادرات الجديدة بالثناء التي يضطلع بها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في إطار المفهوم الاستراتيجي للعمليات المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يمكن استنساخها في وسط أفريقيا. حيث تتصدى المجموعة الخماسية للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية العاملة في المناطق الحدودية، استناداً إلى استراتيجية وإطار مؤسسي بدعم من المجتمع الدولي. ونعتقد أن هذا الأمر يشكل خياراً يستحق النظر.

جدد ومقاتلين سابقين، وتعرض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للخطر. كذلك كشف فريق الخبراء أنه على الرغم من أن آلية تتبع المعادن مثل القصدير والتنتالوم والتنجستن قد حالت دون وصول الفوائد المتأتية من التعدين إلى الجماعات المسلحة، إلا أنه لا تزال هناك أوجه قصور في تنفيذها. لذلك فإننا نشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة العمل من أجل تشغيل هذه الآلية على نحو فعال.

ويشير التقرير أيضاً إلى أنه لا توجد آلية تتبع لقطاع الذهب؛ وبالتالي ليس هناك رصد فعال للتجارة في هذا المعدن، الأمر الذي ييسر التهريب ويولد تدفقات مالية غير مشروعة يتم إضفاء الشرعية عليها في وقت لاحق.

إن بوليفيا تؤكد مجدداً ضرورة مكافحة الملاذات الضريبية التي تسمح بإدماج الأرباح غير المشروعة في النظام المالي العالمي. وتتحدى تحديات إدارة الموارد الطبيعية عبر التاريخ وفي الحالة الراهنة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. هذه الموارد هي من بين العوامل التي تؤثر في إطالة الديناميات المتغيرة للنزاع، التي تتجلى في تجزئة الجماعات المسلحة التي تعمل بتنسيق متزايد، مع الآثار الإنسانية المترتبة على السكان الذي يضطرون في الكثير من الحالات، إلى ترك ديارهم.

إن بوليفيا تعرب عن قلقها إزاء نهج الجماعات المسلحة المنظم للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب بعض أفراد القوات المسلحة والشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل المناطق الغنية بالماس والذهب بدون رقابة. ويكتسي رصد المناطق الغنية بالموارد الطبيعية والإدارة السيادية لها أهمية حاسمة في تعزيز وقف الأعمال القتالية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

عندما يكون للبلد سيطرة فعالة على موارده وتكون هناك إرادة سياسية، من الممكن إجراء التغيير الهيكلي الذي يفضي إلى الاستقرار وتعزيز سيادة القانون. ويشكل انعدام السيطرة على

وأخيراً، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لفريق الخبراء، الذي لا يزال يكرس نفسه بشجاعة وبلا كلل من أجل قضية بلدي. تستحق جودة عمله، على الرغم من بعض أوجه القصور المرتبطة بالطبيعة الإنسانية، الكثير من الإشادة.

وهذا أيضاً هو المكان المناسب للترحم على خبيري الأمم المتحدة، مايكل شارب وزايدا كاتالان، اللذين قتلا في منطقة كاساي الوسطى. تدين حكومة بلدي والشعب الكونغولي بكامله بشدة هذا العمل الحقير، وأريد أن أؤكد للأمم المتحدة بأنه سيجري معاقبة مرتكبي هذه الجريمة بشدة.

ولا يسعني مواصلة بياني بدون توجيه كلمات إلى آباء مايكل وزايدا، الموجودين في القاعة. بالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أعرب عن عميق حزننا للخسارة الهائلة لفقيديهما اللذين أحباهما واللذين لا يمكن أن يعوضهما أحد. وتود حكومتنا وشعبنا الإعراب عن المواساة في مصابهم، ونكرر خالص تعازينا. لقد عمل مايكل وزايدا، بالتأكيد في خدمة الأمم المتحدة، وأيضاً بصورة غير مباشرة في خدمة بلدي، حيث أنهما قدما خدمات قيمة، من خلال السفر عبر إقليمه، من أجل التنديد بجميع العقبات التي تعترض سبيل السلام. ولم يؤدي عملهما بشغف فحسب، بل بحب أيضاً. لقد دفعا حياتهما ثمناً لكي تنعم المنطقة التي يقع فيها بلدي بالسلام. إن واجبنا، تخليداً لذكراهما وتضحياتهما، يستلزم منا حشد جهودنا لكي يصبح السلام الذي أرادوا تحقيقه واقعا لشعبنا كله.

وأحيط علماً بالطبيعة الحيوية للتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأشكركم، سيدي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتموها للتو. كنت أود حصر ملاحظاتي في فحوى التقرير فحسب، لكن اهتمام المجلس بالحالة في بلدي يقتضي مني أن أتكلم بشأن عدد من المسائل التي ستكون بالتأكيد ذات أهمية بالنسبة لأعضائه. وفي هذا السياق، سأقوم بإيجاز باستعراض الحالة السياسية، والعملية

وفيما يتعلق بالاتفاق السياسي الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بين الحكومة والمعارضة، تشيد بوليفيا بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد مامان سامبو سيديكو، من أجل تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك الاجتماع المعقود مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتشجع بوليفيا الجهود المبذولة لبناء توافق في الآراء في صفوف تجمع القوى السياسية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحالف من أجل الأغلبية الرئاسية. وندعو الأطراف إلى الدخول في حوار شامل للجميع يركز على احترام الدستور الكونغولي، مع الأخذ في الاعتبار بوجهات نظر الجميع، بما في ذلك إنشاء آلية متابعة وتنفيذ تدابير بناء الثقة. إن أفضل تكريم لمايكل وزايدا هو مواصلة العمل من أجل إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شي أوكيتونديو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس ٢٠١٧، وأن أرحب، من خلالكم، بالبلد الصديق مصر، الذي تربط جمهورية الكونغو الديمقراطية به علاقات ممتازة منذ سنوات عديدة. وأشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة، التي تنظر في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2017/672/Rev.1).

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب لمجلس الأمن، عن امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الدعم والمساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة لهما، وبشكل أكثر تحديداً، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سيشرع المجلس الوطني للرقابة على الاتفاق جنبا إلى جنب مع الحكومة قريبا في تقييم التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لتحديد الفترة المحددة للانتخابات المقررة الثلاث: الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات التشريعية والانتخابات التشريعية الوطنية.

وفيما يتعلق بالجانب الأمني، فإن التقرير قيد الاستعراض يؤكد استمرار وجود بعض الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية في الجزء الشرقي من بلدنا. وللتصدي لهذا الوضع، تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، عملياتها العسكرية ضد هذه الجماعات. وفيما يخص القوات الديمقراطية المتحالفة على وجه الخصوص، تجدر الإشارة إلى أن القدرة العملياتية لهذه القوات قد تدنت بقدر كبير منذ تفكيك معقلها الرئيسية. وبالتالي، فقد لوحظ بعض الهدوء في الأماكن الواسعة التي كانت تنفذ فيها عملياتها.

وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يرى وفد بلدي أن من المهم الإشارة إلى مسألة الـ ٣٤٠ مقاتلا من مقاتلي تلك القوة المخربة الذين سلموا أنفسهم طوعا إلى القوات المسلحة قبل ثلاث سنوات. وكما يعلم أعضاء المجلس، لا يزال هؤلاء المقاتلون موجودين حتى اليوم في مواقع العبور في كانيابايونغا في كيفو الشمالية ووالونغو في كيفو الجنوبية وكيسانغاني في تشوبو. ولكن لم تُلبَّ حتى الآن النداءات المتكررة للمجتمع الدولي لأجل المساعدة في إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية أو إعادة توطينهم في بلد ثالث خارج منطقة البحيرات الكبرى. وتدعو حكومة بلدي مرة أخرى المجتمع الدولي -الذي ما فتئ يصر على القضاء على تلك القوة المخربة- إلى المشاركة في ذلك الجهد لأجل التوصل إلى حل نهائي.

ويبدو لي أن من الضروري أن نذكر هنا أيضا حالة مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي-الجناح المعارض الذين حصرتهم البعثة في بلدة مونيغي في كيفو الشمالية ومنطقة

الانتخابية، والحالة الأمنية بشكل عام، ولا سيما في منطقة كاساي، فضلا عن مسائل حقوق الإنسان.

تظل الحالة السياسية، كما يعلم الأعضاء، يغلب عليها تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. في الواقع، بموجب الاتفاق السالف الذكر، باشرت حكومة وحدة وطنية بقيادة المعارضة بالفعل عملها. ولا تنتقص الخلافات الداخلية داخل بعض الأحزاب السياسية المعارضة، المتأصلة في أي عملية سياسية، بأي حال من الأحوال، من شرعية الحكومة التي نصبها البرلمان الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن تنصيب أعضاء المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق مؤخرا والاعتماد الوشيك للقانون المتعلق بتنظيم وسير عمله سيتيح استمرار تحقيق العملية الحالية للتقدم صوب تنظيم الانتخابات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عمليات تحديث السجل الانتخابي قد تطورت بشكل يدعو للارتياح. في الواقع، من بين ٤٢ مليون ناخب، سجلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالفعل أكثر من ٣٩ مليون شخص، أي ما يعادل ٩٠ في المائة من العدد الإجمالي.

وفي مقاطعات كاساي التي عانت من خسائر بشرية ومادية فادحة جراء الجرائم وأعمال العنف التي ارتكبتها ميليشيات كاموينا نسابو الإرهابية، فقد بدأ سلفا نشر المعدات وتدريب موظفي الانتخابات بدعم من بعثة الأمم المتحدة. وستبدأ عمليات التسجيل نفسها بحلول نهاية هذا الشهر. وبمجرد الانتهاء من عملية التسجيل ستطلب الحكومة إجراء مراجعة عادلة للقانون الانتخابي وتوزيع المقاعد في الدورة البرلمانية المقبلة.

ويود وفد بلدي أن يطمئن المجلس مرة أخرى على أن الانتخابات ستجري بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لجدولها الزمني الذي يتوقع نشره من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وغني عن القول أنه، وفقا لاتفاق اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

دونغو في أولي العليا. ويدعو بلدي -الذي يرغب في العيش في سلام والحفاظ على علاقات طيبة مع جنوب السودان- الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في تسوية تلك الحالة بإعادة هؤلاء المقاتلين السابقين إلى بلدتهم أو تيسير توطينهم في بلد مضيف آخر.

وفيما يتعلق بالأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس، تجدر الإشارة إلى أنهم ما زالوا يواصلون أنشطتهم السياسية والعسكرية في البلدان المجاورة التي فروا إليها بحرية تامة في انتهاك للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة المبرم في أديس أبابا وإعلان نيروبي. وما فتئت حكومة بلادي تشجب دائما سوء نوايا هؤلاء المتمردين السابقين. وهي تدين أنشطتهم العسكرية وتلفت انتباه المجلس مرة أخرى إلى ضرورة النظر في فرض جزاءات على قادة تلك الحركة. وتؤكد حكومة بلادي مجددا تصميمها على مواصلة الوفاء بالتزاماتها، وتدعو الأطراف المعنية الأخرى على أن تحذو الحذو نفسه لأجل تحقيق الاستقرار في بلدي وفي المنطقة بأسرها.

وقد استعادت اليوم سلطة الدولة في جميع أنحاء ذلك الجزء من الأراضي الوطنية، وخاصة بعد الجولة التي قام بها رئيس الدولة لطمأنة السكان في جميع مقاطعات كاساي المتأثرة بتلك الهجمات. ويتمثل التحدي الرئيسي المتبقي في الجانب الإنساني المتعلق بأزمة المشردين داخليا وخارجيا، والتي تتطلب إدارتها التعجيل بمحشد جهود جميع الشركاء لأجل تقديم المساعدات الكبيرة المطلوبة.

وإذ ناقش مسألة ميليشيا كاموينا نسابو، أرى أن من المناسب أن أقدم لمحة عامة موجزة عن التقدم المحرز في التحقيقات الجارية في المحافظات المتضررة من هذه الظاهرة. ففي أعقاب تدهور الحالة، أعرب رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، في خطابه إلى مجلسي البرلمان والكونغرس، عن تصميمه على استعادة سلطة الدولة في ذلك الجزء من البلد. وأكد أنه لا يمكن إفلات مرتكبي تلك الجرائم من أفراد الميليشيات بحق المواطنين المسلمين وموظفي إنفاذ القانون والأمم المتحدة من العقاب، وأنه تجب معاقبة مرتكبيها الذين يخضعون للتحقيقات القضائية وفقا للقانون. وإنفاذا لتعهدده، وقّع فخامته

دونغو في أولي العليا. ويدعو بلدي -الذي يرغب في العيش في سلام والحفاظ على علاقات طيبة مع جنوب السودان- الأمم المتحدة للاضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في تسوية تلك الحالة بإعادة هؤلاء المقاتلين السابقين إلى بلدتهم أو تيسير توطينهم في بلد مضيف آخر.

وفيما يتعلق بالأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس، تجدر الإشارة إلى أنهم ما زالوا يواصلون أنشطتهم السياسية والعسكرية في البلدان المجاورة التي فروا إليها بحرية تامة في انتهاك للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة المبرم في أديس أبابا وإعلان نيروبي. وما فتئت حكومة بلادي تشجب دائما سوء نوايا هؤلاء المتمردين السابقين. وهي تدين أنشطتهم العسكرية وتلفت انتباه المجلس مرة أخرى إلى ضرورة النظر في فرض جزاءات على قادة تلك الحركة. وتؤكد حكومة بلادي مجددا تصميمها على مواصلة الوفاء بالتزاماتها، وتدعو الأطراف المعنية الأخرى على أن تحذو الحذو نفسه لأجل تحقيق الاستقرار في بلدي وفي المنطقة بأسرها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن أشير إلى أن نهب الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة غير مشروعة هما أيضا من بين أسباب استمرار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار في الجزء الشرقي من بلدي. وقد بذلت حكومة بلادي جهودا لتغيير هذا الوضع، تحديدا بإزالة مواقع التعدين وإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الغش في مجال التعدين. ونتفق على أن هذه الجهود لا تكفي وحدها لإنهاء هذا الوضع. وبالتالي، فإن من المهم أن تشارك البلدان المجاورة والمجتمع الدولي في هذه الجهود. ويطلب بلدي إلى الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات المناسبة لوضع آلية جزاءات للدول غير المتمثلة، بما في ذلك تعليق تجارتها في المعادن أو حظرها على غرار التدابير المتخذة في إطار عملية كيمبرلي.

ولا يسعني اختتام هذا الفصل دون الإشارة إلى مسألة متمردي كاموينا نسابو الإرهابيين. فقد نشأت هذه الحركة

تسعة عشر جلسة استماع بالفعل في حين تقرر عقد الجلسة المخصصة لزيارة مسرح الجريمة في ٢١ آب/أغسطس.

وتواصل العدالة الكونغولية العمل مع الأمم المتحدة في هذه التحقيقات. وفي إطار هذا التعاون توفر البعثة المساعدة اللوجستية للمدعي العام العسكري. وفي السياق نفسه تم تعيين ثلاثة خبراء دوليين - سنغالي وكندي وموريتاني - مؤخرا من قبل المفوض السامي لحقوق الإنسان وفقا للقرار ٣٣/٣٥ الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بالاتفاق مع الحكومة الكونغولية.

وسيساعدتهم ١٩ خبيرا دوليا وخبراء من الاتحاد الأفريقي.

وغني عن القول أنه يجب نشر الخبراء مع الالتزام بشكل صارم بالاختصاصات المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان، أي أنه يجب نشرهم في إطار المساعدات المقدمة إلى التحقيقات التي يجريها القضاء العسكري الكونغولي. وبنفس روح الانفتاح والشفافية، ننوه بالتعاون التقني الممتاز بين السلطات القضائية في بلدي والخبراء من مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة، بناء على طلب من السلطات الأمريكية.

وفيما يتعلق بطلب السويد التعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أؤكد للمجلس أنه مثلما كنا على استعداد للتعاون مع السلطات الأمريكية، توافق الحكومة الكونغولية على التعاون مع السويد في التحقيقات التي يجريها القضاء الكونغولي، بالرغم من أنه لا توجد بين البلدين اتفاقية رسمية للمساعدة القانونية المتبادلة. وقد أبلغ وزير العدل السفير السويدي لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية بهذه النقطة. وسيتفق المدعي العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع نظيره السويدي على الطرائق العملية للشراكة، وذلك من خلال الإنابة القضائية المناسبة.

لقد تكبد بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في هذه الحالة المأساوية الكثير من الخسائر في الأرواح. إذ قطعت

على أوامر بإنشاء قطاع عملياتي في منطقة كاساي الكبرى وأصدر تعليمات إلى وزير العدل باتخاذ خطوات فورية لضمان شروع المدعين العامين وأعضاء النيابة العامة المختصين مباشرة التحقيقات التي لم تُجر بعد لكي يتسنى تحقيق العدالة للضحايا. ووجه وزير العدل أيضا بتعجيل التحقيقات الجارية على نحو يضمن تحقيق العدالة في أقرب وقت ممكن في المناطق التي تنشط فيها الميليشيا تحت راية كامونا نسابو.

وفيما يتعلق بالادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة كاساي، أنشأت الحكومة مجلسا وطنيا للتحقيق بقيادة كبار القضاة العسكريين للتوصل إلى حقيقة هذه الادعاءات. وفي ذلك السياق أعلن المراجع العام للحسابات عن إلقاء القبض على سبعة جنود يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب ووجهت إليهم تهمة القتل العمد، وارتكاب جريمة الحرب بواسطة التشويه البدني والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإنكار الجريمة التي ارتكبتها الأفراد أو الهيئات القضائية العسكرية في المذبحة التي ارتكبت في بلدة موازا في منطقة بينا لومبا تشيكاسو. وقد أتهم الأشخاص المجرمون في الدائرة الأولى عقب جلسات استماع عامة.

أما عن المقابر الجماعية، فما تزال عملية التحقيقات المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة والمراجعون العامون للحسابات العسكرية مستمرة.

وفيما يتعلق بوفاة اثنين من خبراء الأمم المتحدة، فقد جرت الأحداث التي أدت إلى تعرّضهم للقتل في بلدة بنكوندي الواقعة على بعد ١٠٠ كيلومترا من كانانغا عاصمة مقاطعة كاساي الوسطى. وأدى التحقيق في مقتل هذين الخبيرين الذي بدأه المراجع العام لحسابات القوات المسلحة الكونغولية إلى تحديد المشتبه بهم وتم احتجاز ٩ من جملة ١٦ منهم. وعُقدت

رؤوس موظفي إنفاذ القانون وموظفي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والسلطات الإدارية والعرفية. لقد قتلت الميليشيات التي لا ترحم النساء والرجال والأطفال. وكل هؤلاء الضحايا الأبرياء يستحقون العدالة. ولذلك لن تدخر حكومة بلدي جهدا لكفالة إلقاء القبض على مرتكبي كافة هذه الجرائم ومعاقتهم.

٢٠١٨.

وأسباب تتعلق بالشفافية، فإننا نتعاون بالفعل مع آليات الأمم المتحدة القائمة ومع التحقيقات التي تجريها السلطات المختصة في البلدين الأصليين للضحيتين. أما فيما يتعلق بطلب تمديد اختصاصات فريق الخبراء، فتري حكومة بلدي أن هذه المسألة قد تمت تسويتها بالفعل في القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه، الذي مدد ولاية الفريق حتى ١ آب/أغسطس

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن موقف حكومتي بشأن توصيتين من التوصيات التي أعدها الخبراء، على النحو الوارد في التقرير المعروض علينا. وأشير على وجه التحديد إلى التوصية المتعلقة بإجراء تحقيق دولي مستقل في مقتل الخبيرين، التي يُطلب فيها تمديد ولاية الفريق حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

أود أن أختتم بالإعراب عن امتناني لمنسق الفريق على العمل الذي قام به منذ توليه منصبه. أود أيضا أن أشكر فريق الخبراء على التزامه وتصميمه في الاضطلاع بولايته. ولكافة أعضاء المجلس، أود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها.

إن حكومة بلدي لا تعتقد أن إجراء ذلك التحقيق فكرة جيدة لأنه وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٣/٣٥

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.